



**الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم**

ورقة حقائق

**استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة
إنهاء لسيادة القانون وتعميق للمأساة الإنسانية**

أب 2024

قائمة المحتويات

3	مقدمة
3	وضع أجهزة إنفاذ القانون في القانون الدولي الإنساني
4	استهداف جيش الاحتلال لأجهزة مرافق العدالة في قطاع غزة
4	استهداف جهاز الشرطة ومراكز الإصلاح والتأهيل
4	1. جهاز الشرطة
6	2. مراكز الإصلاح والتأهيل
7	استهداف القضاء والنيابة والمحامين
7	1. القضاء النظامي
7	2. القضاء الشرعي
8	3. النيابة العامة
8	4. نقابة المحامين
10	التوصيات

مقدمة:

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023م، تواصل القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" عدوانها الحربي على قطاع غزة، مستهدفة المدنيين والأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد وصل عدد ضحايا هذا العدوان حتى تاريخ 10/أب 2024م، إلى (39,790) شهيداً، ووفقاً لمركز الإحصاء الفلسطيني: إسرائيل قتلت 1.8 بالمئة من سكان غزة منذ 7 أكتوبر، ووصل عدد المفقودين إلى أكثر من (10,000) شخص، في حين بلغ عدد المصابين نحو (92,002) مصاباً¹.

يستهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي - وفق سياسة ممنهجة، في اجتياحاته البرية لقطاع غزة، وقصفه المتواصل والعنيف عليه - المدنيين والمؤسسات والبنى التحتية المدنية بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون والعاملين فيها، وجميعها أعيان مدنية محمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

تتناول هذه الورقة سعي قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى نشر الفوضى وضرب السلم الأهلي، وتعميق المأساة الإنسانية، عبر استهداف أجهزة إنفاذ القانون وقطاع العدالة، في سياق خدمة هدفها الأساسي المتمثل في جعل قطاع غزة مكاناً غير قابل للحياة باعتباره أحد فصول الإبادة الجماعية التي تنفذها بحق الشعب الفلسطيني.

وضع أجهزة إنفاذ القانون في القانون الدولي الإنساني

بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني فإن أجهزة الدولة القائمة على إنفاذ القانون، تُعد من الأعيان المدنية المحمية، واستهدافها بأي عمليات عسكرية، يُعد استهدافاً للمدنيين المشمولين بالحماية، والمحظور استهدافهم بموجب أحكام هذا القانون، إلا إذا انضمت هذه الأجهزة المدنية للقوات العسكرية².

وقد أكدت محكمة العدل الدولية في أحد آرائها الاستشارية العام 1996م، أنه على أطراف الصراع واجب التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية التي يمنع استهدافها والتي تشمل أي مؤسسة حكومية تعمل على إنفاذ القانون بما فيها جهاز الشرطة³.

في هذا السياق أكد "تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة" أو ما يُعرف بتقرير "غولدستون" الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، في شهر أيلول من العام 2009م، أن الهجوم العسكري الذي شنته "إسرائيل" على مقرات جهاز الشرطة في القطاع هو فعل مخالف للقانون الدولي الإنساني باعتبار أن جهاز الشرطة في قطاع غزة هو "هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القانون"⁴.

¹- تقرير صادر عن وزارة الصحة - قطاع غزة، بتاريخ 2024/08/10.

²- أنظر المادة (3/43) من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977.

³. <https://www.icj-cij.org/files/case-related/95/095-19960708-ADV-01-00-EN.pdf>

⁴. [Microsoft Word - A HRC 12 48 FOR PROCESSING _250909_ cleared by CL, FM & GC.doc \(ohchr.org\)](https://www.mohr.org/ohchr.org/doc/Goldston%20Report%20in%20Arabic.pdf). أو انظر إلى ملخص تقرير "غولدستون" باللغة العربية على الرابط: untitled (wafa.ps)

استهداف جيش الاحتلال لأجهزة مرافق العدالة في قطاع غزة

تعمد "إسرائيل" وضمن سياسة ممنهجة إلى استهداف مقرات أجهزة إنفاذ القانون والعاملين فيها في قطاع غزة، وهذه السياسة لم تكن وليدة العدوان الحربي الحالي على قطاع غزة، بل سبق أن استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي عبر حروبه السابقة على القطاع العديد من مقرات هذه الأجهزة، وبخاصة مقرات جهاز الشرطة وآلياتها وأفرادها، ما أدى إلى استشهاد المئات منهم. وخلال هذا العدوان الحربي المستمر قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بقصف الكثير من مقرات أجهزة إنفاذ القانون وتدميرها بما فيها مقرات المحاكم والنيابات العامة، والإصلاح والتأهيل وفقاً لما يأتي:

استهداف جهاز الشرطة ومراكز الإصلاح والتأهيل

1. جهاز الشرطة:

يوجد في قطاع غزة 22 مركز شرطة بما تشمله هذه المراكز من أماكن احتجاز (نظارات شرطة)، ومكاتب التحقيق ومقرات المباحث العامة وإدارة مكافحة المخدرات، كما يوجد خمس مقرات على مستوى القطاع كمقرات إدارة محافظات الشرطة، إضافة إلى مقر الجوازات (مدينة عرفات للشرطة) والذي يضم مكتب مدير عام جهاز الشرطة والإدارات المتخصصة والإدارات المركزية للمباحث العامة ومكافحة المخدرات ومقر الأدلة الجنائية.

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقرات الأجهزة الشرطة في قطاع غزة حيث دمرت 19 مركز شرطة بشكل كلي فيما دُمر جزئياً 3 مراكز شرطة في المحافظة الوسطى، إضافة إلى تدمير 4 مقرات إدارات محافظات الشرطة بشكل كلي و1 بشكل جزئي، كما دمر بالكامل مقر الجوازات بما يتضمنه من إدارات ووحدات⁵.

وبتاريخ 2023/10/7م تم الإفراج عن جميع النزلاء الموجودين في نظارات الشرطة بما يقارب الـ 1600 نزيل وموقوف، وتم إخلاء جميع مراكز الشرطة من العاملين فيها ضمن خطة إخلاء كانت مقررة سابقاً وفق إفادة مكتب مدير عام الشرطة للهيئة.

وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باستهداف ضباط وأفراد الشرطة المدنية منذ بداية حرب الإبادة الجماعية، حيث سقط من العاملين في أفراد الشرطة ما يزيد على 5000 شهيد (في إطار الاستهداف المباشر كعاملين في المهام الشرطة في ضبط الأمن وتأمين المساعدات أو استهداف الأماكن السكنية بشكل عشوائي أو استهدافهم كمواطنين في أماكن نزوحهم، فعلى سبيل المثال:

- بتاريخ 2024/3/18م اغتالت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال حصارها مجمع الشفاء اللواء فايق المبحوح مسؤول عمليات الشرطة في غزة. ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن اللواء المبحوح تولى التنسيق مع العشائر ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لإدخال المساعدات وتأمينها إلى شمال غزة. وبحسب بيان المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة فإن تنفيذ هذا الاغتيال جاء عقب يومين من نجاح جهود إدخال 15 شاحنة مساعدات إلى شمال غزة بعد 4 أشهر من تعطيل الاحتلال دخولها.

وأضاف: إن اغتيال إسرائيل مدير العمليات المركزية للشرطة في غزة فايق المبحوح جريمة جاءت بعد جهوده في ضبط حالة الأمن وتأمين وصول المساعدات لشمال القطاع⁶.

- بتاريخ 2024/7/6م استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي دورية راجلة من ضباط وعناصر مركز شرطة حي تل السلطان غرب مدينة رفح، من بينهم مدير المركز العقيد فارس عبد العال، أثناء القيام بواجبهم الشرطي في خدمة المواطنين وتأمين منازلهم والحفاظ على الممتلكات العامة، حيث ارتقى مدير المركز وثلاثة آخرون من الضباط والعناصر، بالإضافة إلى إصابة ثمانية آخرين بجروح مختلفة⁷.

أدى استهداف مقرات الشرطة المدنية وأفرادها إلى تعطيل عملها بشكل كامل في مقراتها المعلنة، واضطرت قيادة الشرطة ومراكز المحافظات إلى أداء عملها بشكل ميداني غير مستقر، وقامت بالمهام في إطار العمل الطارئ والتدخلات الأمنية، دون قدرة على احتجاز الجناة أو إجراء التحقيقات الشاملة، فيما تركزت إستراتيجية العمل على الحسم الفوري للنزاعات.

باستهداف مقرات الأجهزة الشرطة تم إتلاف أغلب الملفات والقضايا قيد العمل والتحقيق، ما حرم المشتكين من استيفاء حقوقهم، ولم يتمكن المواطنون من تقديم شكاواهم وبلغاتهم حول المشكلات والنزاعات والأحداث، ما تسبب في بعض الحالات بقيام المواطنين بأخذ القانون باليد، وانتشار ظواهر العنف فيما شكل نوعاً من أنواع الانفلات الأمني خاصة أن قوات الاحتلال الإسرائيلي واصلت استهدافها لأي تحركات شرطية وأي عمل مساند للعمل الشرطي المدني.

وقد وثقت الهيئة عدداً من تلك الأحداث، منها:

- مقتل المواطن (م ن) وهو قيادي في كتائب شهداء جنين، وهو أسير سابق محرر حيث إنه بتاريخ 2024/5/29م تعرض إلى إطلاق نار خلال وجوده في شارع الشهداء مفترق البركة بدير البلح من أحد المواطنين ما أدى لإصابته إصابة مباشرة أدت إلى وفاته ونقله لمستشفى شهداء الأقصى بدير البلح.

جدير ذكره أن السيد (م ن) مواليد 1969/1/19م وهو من سكان البريج، وهو من نشطاء حركة فتح في الانتفاضة الأولى.

يشاع أن مقتل (م ن) جاء على خلفية ثأر قديم مع عائلة (ع)، حيث إن أحد أفراد عائلة (ع) أطلق النار عليه متهماً إياه بأنه تسبب بمقتل والدة خلال الانتفاضة الأولى.

- بتاريخ 2024/6/25م في دير البلح، نهاية شارع السوق قرب مدارس وخيم دير البلح بالقرب من بحر الدير وقعت مشادة كلامية بين أفراد من عائلة (ح) وأفراد من عائلة (د) (مشكلة سابقة وتجددت) وتطورت المشادة الكلامية الي شجار واشتباك بالأيدي ما لبث أن تطور إلى إطلاق نار من مسدسات وسلاح كلاشنكوف، وتم تبادل إطلاق النار بين العائلتين، وصعد عدد منهم إلى أحد الأبراج بالمنطقة، وأطلق النار، حيث أصيب أحد المواطنين (س)

6. تصريح صحافي صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي.
7. تصريح صحافي صادر عن المديرية العامة للشرطة - قطاع غزة.

ب) وهو عضو قيادة منطقة صخر حبش بدير البلح، وكان بالمكان صدفة ولا علاقة له بالمشكلة، وقد أصيب بطلق ناروي وتوفي.

يشار إلى أنه تم التواصل وزيارة نقطة الشرطة (قسم المباحث) الموجود في دير البلح لمعرفة تفاصيل الحدث والاستفسار، دون أي نتائج، وتبين أن العناصر الشرطة (المباحث) تعمل دون ظهور أو وجود علني، والموجودون منها يرتدون زياً مدنياً ويتغيرون كل فترة، ولا يُعرف من الشخص المسؤول أو المتابع خوفاً من الاستهداف أو القصف.

لقد أدى استهداف أجهزة إنفاذ القانون إلى نشر الفوضى وأخذ القانون باليد والسرقات، كما حدث ويحدث في الاعتداء على المؤسسات العامة ومحاولات نهب المساعدات الإنسانية، وسرقة الآثار، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، خاصة المستشفيات وسرقة ما تطل أيديهم من أجهزة ومعدات ومستلزمات ومستهلكات طبية، كما حدث في مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس، حيث قامت مجموعة من اللصوص والغوغاء بنهب مقدرات المستشفى أثناء عملية إخلائه.

2. مراكز الإصلاح والتأهيل

يوجد في قطاع غزة ست مقرات إصلاح وتأهيل، إضافة إلى مقر الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل، موزعة على مستوى محافظات قطاع غزة بقدره استيعابية لعدد 2582 نزياً ونزيلة، بين موقوف ومحكوم تقريباً، وقد استهدفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي وكانت النتيجة على النحو الآتي:

- تم تدمير مقر الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل بشكل كلي، إضافة إلى تدمير 4 مراكز إصلاح وتأهيل بشكل كلي ومركزي إصلاح وتأهيل بشكل جزئي.
 - بتاريخ 2023/10/13م خرج جميع النزلاء الموجودين في مراكز الإصلاح والتأهيل أثناء استهداف قوات الاحتلال هذه المراكز⁸، ووفقاً لمعلومات الهيئة فإن 60% من النزلاء المحتجزين في مراكز الإصلاح والتأهيل على خلفية قضايا جنائية ونزاعات عائلية ومنها قضايا القتل والتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى 320 نزياً أيضاً كانوا محتجزين في مركز احتجاز الشرطة العسكرية في مدينة غزة، علماً أن المقر دمر بالكامل.
- ومع خروج أصحاب السوابق من مراكز الإصلاح والتأهيل بعد قصفها وتدميرها، توسعت الجرائم بشكل لافت، وانتشرت ظاهرة أخذ القانون باليد، وزاد عدد الشجارات والاختطاف وجرائم الثأر الذي راح ضحيتها قتلى وجرحى، بالإضافة إلى بروز "العصابات" العائلية خاصة في شمال قطاع غزة والمدينة.

8، وفقاً لتوثيقات الهيئة.

استهداف القضاء والنيابة والمحامين

في إطار استكمال قوات الاحتلال الإسرائيلي تدمير جميع مرافق العدالة، استهدفت مقرات القضاء النظامي والشعري والنيابة العامة وكذلك نقابة المحامين وكان ذلك على النحو الآتي:

1- القضاء النظامي

دمر الاحتلال الإسرائيلي بشكل كلي كلاً من قصر العدل، والذي شُيّد في العام 2018م، ويضم أهم المحاكم في قطاع غزة بما في ذلك المحكمة العليا، إضافة إلى غرف التقاضي وأخرى للمحامين والزوار، وتُخزن فيه مئات آلاف ملفات القضايا المتعلقة بحقوق المتقاضين، ومجمع محاكم شمال قطاع غزة، كما دمر بشكل جزئي مجمع محاكم خان يونس ومجمع محاكم رفح⁹، وقد نتج عن هذا الاستهداف إتلاف عدد كبير من الملفات القضائية. ويقدر عدد الملفات القضائية التي تم إتلافها جزئاً هذا التدمير بحوالي (1,210,000) ملفاً، منها (900,000) ملف كانت في قصر العدل، و(100,000) في محاكم شمال غزة، و(150,000) في محاكم خان يونس، و(60,000) في محاكم رفح بما تشمله هذه الملفات من أحكام ومستندات أصلية للمتنازعين أمام القضاء¹⁰.

وتم حصر استشهاد أكثر من (10) قضاة بشكل رسمي منهم القاضي بالمحكمة العليا في غزة، أشرف رفيق فارس وزوجته هداية أحمد الأسطل ونجمله مصطفى أشرف فارس، إذ تعرض المنزل الذي كان يقطنه وأفراد أسرته إلى الاستهداف المباشر من الطيران الحربي الإسرائيلي وذلك بتاريخ 2023/11/7م.

وهذا انعكس سلباً على عمل قطاع العدالة؛ من حيث عدم استيفاء الحقوق، وتنفيذ الأحكام، وتغيير الوقائع، من طرف أصحاب النزاع، في بعض القضايا المنظورة أمام القضاء، وإضاعة حقوق المواطنين، وبالتالي نشر الفوضى، وأخذ القانون باليد.

2- القضاء الشعري

يوجد في قطاع غزة 13 مقراً للمحاكم الشرعية موزعة على المحافظات الخمس بما فيها مقر المجلس الأعلى للقضاء الشعري¹¹.

وفور بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر من العام 2023م أصدر المجلس الأعلى للقضاء الشعري قراراً بتعليق عمل المحاكم الشرعية، على أن تُعد الفترة القادمة وحتى يوم استئناف الدوام فترة وقف للمدد القانونية¹².

تعرض مقرات القضاء الشعري خلال العدوان لأضرار متفاوتة على النحو الآتي:

- تعرض 5 مقرات إلى ضرر جزئي، 2 مقر ضرر بالغ، كما تعرضت 10 مقرات للسرقة من مجهولين، إضافة لحرق مستندات أرشيف لمحكمتين شرعيتين، فيما استشهد قاضيان شرعيان و3 موظفين و3 مأذونين شرعيين¹³.

9. مقابلة الهيئة مع القاضي أشرف نصر الله الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى.

10. مقابلة الهيئة مع القاضي أشرف نصر الله الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى.

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=2085

12. قرار المجلس الأعلى للقضاء الشعري .

13. اجتماع مع الدكتور سعيد أبو الجبين عضو المحكمة الشرعية العليا وعضو المجلس الأعلى للقضاء الشعري.

- خرجت المحاكم الشرعية في مدينتي غزة والشمال عن الخدمة، ويتم إجراء المعاملات حالياً عبر قضاة ما زالوا في محافظة غزة والشمال لإجراء معاملات الزواج والطلاق، حيث يقوم المحامون بتجهيز جميع الأوراق الخاصة بتلك المعاملات¹⁴.
- بدأ العمل لعدد من القضاة الشرعيين في محافظات قطاع غزة من خلال عدد من النقاط غير مقرات القضاء الشرعي، وتنحصر هذه المعاملات الشرعية التي يتم تنفيذها في (معاملات الزواج والطلاق والوكالات والحجج، كحجج الوصاية والولاية وحصر الإرث، وعدم الممانعة من السفر)، ولكن لا يتم استقبال أي قضايا أو النظر في قضايا سابقة¹⁵.
- فعلى سبيل المثال، في محافظة الوسطى بدأ العمل تقريباً من منتصف شهر شباط لتنفيذ بعض المعاملات البسيطة، وبشكل رسمي في بداية شهر آذار 2024م، حيث تستقبل جميع المعاملات من المحافظة الوسطى¹⁶.
- المحكمة تعمل يومياً باستثناء يوم الجمعة لساعات محدودة في منزل أحد القضاة لإجراء معاملات الزواج والطلاق بالاتفاق، وبعض المعاملات الصادرة عن المحاكم الشرعية.
- هذا التوقف وعدم الاستقرار في العمل أدى إلى عدم إثبات الكثير من حالات الطلاق ومشكلات جدية في فترات طلب الحصول على إذن للموافقة على السفر، إضافة إلى توقف الإجراءات الخاصة بالنفقة سواء للزوجات أو الأولاد في ظل عدم قيام صندوق النفقة بواجبه القانوني.

3- النيابة العامة

دُمر بشكل كلي المقر الرئيس للنيابة العامة ومكتب النائب العام في الطابقين العلويين، وكذلك مقر نيابة المؤسسات في أنصار، فيما دمر جزئياً مقر النيابة الجزئية في شارع الشفاء ونيابة الشمال ونتج عن هذا التدمير إتلاف عدد كبير من ملفات النيابة العامة، إضافة إلى استشهاد أربعة ما بين وكيل ورئيس نيابة¹⁷.

4- نقابة المحامين

كما استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر نقابة المحامين في قطاع غزة مما أدى لهدمه بشكل كلي، إضافة إلى تدمير ما يزيد عن 200 مكتب محامي بما تشمله هذه المقرات والمكاتب من وثائق ومعلومات رسمية وقانونية ومعاملات مالية للمواطنين كالشيكات وعقود البيع وغيرها.

إضافة إلى استشهاد ما يقارب الـ 160 محامياً ومحامية تحت التمرين أثناء هذا العدوان المستمر على قطاع غزة¹⁸.

14 وفقاً لتوثيق الهيئة.

15 وفقاً لتوثيق الهيئة.

16 مقابلة مع رئيس محكمة الاستئناف الشرعية بخان يونس، 18 مايو 2024، محكمة دير البلح. - مركز شؤون المرأة.

17 مقابلة الهيئة مع القاضي أشرف نصر الله الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى.

18 مقابلة مع الأستاذ عبد العزيز الغلايني عضو مجلس نقابة المحامين.

ترى الهيئة، أن توقف عمل المحاكم بأنواعها ودرجاتها كافة عن العمل، تسبب بالمساس المباشر بحقوق المواطنين المادية والمعنوية، وتعطيل مصالحهم نتيجة تأجيل الجلسات إلى ما بعد انتهاء العدوان، ما يزيد من أمد التقاضي وإتلاف الملفات والذي نتج عنه إتلاف ملفات أصلية متصلة بالتقاضي، بالإضافة إلى عدم قدرة المحاكم على النظر في أوامر الإفراج والحبس والكفالات، والقضايا ذات الطابع المستعجل.

كما أن تعطل عمل النيابة العامة ألحق أضراراً كبيرة بقطاع العدالة من حيث المساس بحقوق المواطنين، ناتجة عن عدم قدرة أعضاء النيابة على ممارسة الواجب المنوط بهم، في الاستجواب الوجيه، وتنفيذ أوامر الحبس والإفراج، والكثير من التعقيدات الإجرائية المتصلة بحقوق المواطنين وحياتهم وأمنهم.

تعرض العديد من مكاتب المحامين/ات للقصف، بشكل مباشر وغير مباشر، ما أدى إلى إلحاق أضرار متفاوتة بها، وكان الأهم أن هذا التدمير أدى إلى ضياع ملفات ووثائق مهمة، ما يلحق أضراراً كبيرة بحقوق المواطنين، وتعطيل القضايا المنظورة أمام القضاء.

تحاول "إسرائيل" وعبر استهدافها أجهزة إنفاذ القانون، إلى تعميق المأساة الإنسانية بكل تجلياتها: الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والبيئية وغيرها، وإلى نشر الفوضى وضرب سيادة القانون والسلم الأهلي والنسيج الاجتماعي، خدمة لهدفها الرئيس في جعل قطاع غزة مكاناً غير قابل للحياة.

وتشير المعلومات السابقة إلى أن استهداف مرافق العدالة التي تمثل أساس الاستقرار المجتمعي وسيادة القانون مثل المحاكم والنيابات وجهاز الشرطة، وغيرها من الأعيان المدنية التي تنطوي على رمزية وطنية معينة لهو واحد من الأدلة الكثيرة على نية إسرائيل في تنفيذ الإبادة الجماعية للفلسطينيين في قطاع غزة، وإخضاع المدنيين في غزة لظروف معيشية يراد بها تدميرهم بتعمد تدميرها الأسس الجوهرية لحياتهم، ويمثل تدمير أجهزة إنفاذ القانون أبرز صوره.

وتشير المعلومات التي ينشرها المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة إلى أن "إسرائيل" تستهدف أجهزة إنفاذ القانون بشكل ممنهج منذ بداية العدوان الحربي، وفق خطة تسعى إلى إنهاء سيادة القانون وتفكيك منظومة العدالة والأمن داخل قطاع غزة في سبيل نشر الفوضى وضرب السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الفراغ الأمني شبه التام وغياب المساءلة وآليات الحماية انعكسا سلباً على أوضاع النساء، حيث تُلاحظ زيادة في حالات العنف ضد النساء. ففي ظل غياب القانون وعمليات النزوح المتكررة والاحتفاظ في مراكز الإيواء تقع النساء فريسة للعنف سواء من العائلة، أو من الغرباء في أمكنة النزوح، وتعد النساء لقمة سائغة للمساومة مقابل المساعدات الإنسانية، ويتميز بعض العاملين في توزيع المساعدات الفرص سواء للتحرش بالنساء أو تعنيفهن كلامياً ونفسياً وإذلالهن¹⁹.

من الواضح أن "إسرائيل" تهدف من عملياتها الحربية بحق أجهزة إنفاذ القانون ليس فقط إلى إشاعة الفوضى والجرائم، بل أيضاً تعميق الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، حيث يتفاقم خطر المجاعة خاصة في شمال ووسط القطاع، كون الشخصيات المستهدفة محورية ومسؤولة بشكل مباشر عن تنسيق عمليات توزيع المساعدات وتأمينها مع العشائر والمنظمات الإغاثية، خاصة وكالة "الأونروا"، حيث تتعرض قوافل المساعدات الإنسانية إلى عمليات سطو

19 - زينب الغنيمي نكتب لوطن من غزة: معاناة النساء والفتيات تتخذ ألف وجه ووجه تحت نير العدوان الصهيوني - وكالة وطن للأخبار (wattan.net)

وسرقة، إلى جانب ارتكاب جيش الاحتلال العديد من المجازر بحق الجوعى الذين ينتظرون حصولهم على هذه المساعدات، ما أدى إلى استشهاد المئات منهم، خاصة في منطقة دوار النابلسي.

وتريد "إسرائيل" من خلال سياستها في استهداف أجهزة إنفاذ القانون ضرب النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي كي تستمر مظاهر الفوضى وتعمق أكثر؛ لفتح المجال لسرقة المساعدات والسطو عليها، لأن هدفها مواصلة استخدام الجوع سلاحاً ضد المدنيين من أجل تحقيق مكاسب سياسية، كأحد المظاهر الصارخة لإرهاب الدولة، وكحلقة في سلسلة جريمة الإبادة الجماعية بحق سكان قطاع غزة.

التوصيات

رغم أن "إسرائيل" تُعد القوة القائمة بالاحتلال ومسؤوليتها بموجب القانون الدولي الحفاظ على أمن السكان وسلامتهم، وتوفير الخدمات الأساسية لهم بما فيها توفير الغذاء والصحة والتعليم، إلا أنها مستمرة في تنفيذ الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين، دون رادع أو ضغوط حقيقية من المجتمع الدولي، لا سيما الدول الأطراف الثالثة في اتفاقيات جنيف.

وعليه فإن الهيئة تطالب الدول الأطراف الثالثة في اتفاقيات جنيف، والأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، بإدانة استهداف إسرائيل المتعمد لأجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات المدنية التي تقدم الخدمات الإنسانية والإغاثية في قطاع غزة، ومطالبتها بالكف عن ذلك، والضغط الحقيقي عليها من أجل وقف الإبادة الجماعية التي تثابر على تنفيذها بحق الفلسطينيين في القطاع، ومطالبتها بالامتنال لقرار محكمة العدل الدولية باتخاذ جميع التدابير لمنع استكمال الإبادة هناك، بما في ذلك التزامها بضمان وصول المساعدات والخدمات إلى الفلسطينيين المحاصرين في غزة.

كما يجب على المجتمع الدولي سواء الحكومات والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة، الضغط على إسرائيل لإجبارها على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2728) بشأن وقف إطلاق النار، ورقم (2720) حول توسيع وصول المساعدات إلى قطاع غزة. وتؤكد الهيئة على ضرورة السعي لإنجاز خطة وطنية لكيفية التعامل مع المعضلات القانونية الناشئة عن تدمير أرشيف المحاكم، وملفات النيابة العامة، والملفات الموجودة في مكاتب المحامين.